AMNESTY INTERNATIONAL

15 مارس/آذار 2016

رقم الوثيقة:MDE 23/3635/2016

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

الدورة الحادية والثلاثون

29 فبراير/شباط – ٢٤ مارس/آذار 2016

البند 4: أوضاع حقوق الإنسان التي تقتضي اهتمام المجلس

نقاش عام

السيد الرئيس،

تعلمون أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 251/60 يقضي بأنه يتعين على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان مراعاة أرفع المعايير المتعلقة بتعزيز واحترام حقوق الإنسان والتعاون التام مع المجلس.

ومنذ أن أصبحت المملكة العربية السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان في عام 2014، ما فتئت ترتكب انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان، ما أدى إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان فيها. كما أنها انتهكت القانون الدولي الإنساني في النزاع الدائر في اليمن.

وفي الوقت الذي أشاحت الدول الأعضاء في المجلس بوجهها، أنفذت السلطات السعودية قانوناً لمكافحة الإرهاب ينطوي على انتهاكات للحقوق الإنسانية، ويساوي بين المعارضة السلمية والإرهاب. فقد أصدرت أحكاماً بالسجن لمدد طويلة بحق منتقدين للحكومة ومدافعين عن حقوق الإنسان إثر محاكمات جائرة. وأعدمت السلطات ما لا يقل عن 319 شخصاً منذ

عام 2011، بينهم 47 شخصاً في عمليات إعدام جماعية لتسوية حسابات سياسية. وكان ما لا يقل عن 40% من تلك الإعدامات بسبب جرائم لا يعاقب عليها القانون الدولي بالإعدام. وتم تأييد أحكام بالإعدام صدرت بحق "مذنبين" أحداث ممن أُدينوا بسبب "اعترافات" بيَّنت المعلومات المتوفرة أنها انتُزعت منهم تحت وطأة التعذيب.

ومنذ مارس/آذار 2015، قادت المملكة العربية السعودية تحالفاً عسكرياً قتل وجرح مئات المدنيين في اليمن ودمَّر منازل المدنيين والبنية التحتية، بما فيها المستشفيات والمدارس والأسواق والمصانع. وقد لقي أكثر من نصف المدنيين الذين قُتلوا في النزاع حتفهم نتيجة للضربات الجوية التي شنها التحالف بقيادة السعودية. وشكلت الهجمات المتعددة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وربما تشكل جرائم حرب.

وطوال فترة عضويتها في المجلس كان عمل المملكة العربية السعودية مع هذا المجلس ومع آليات الإجراءات الخاصة التابعة له وغيرها من الآليات ومع هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بائساً. ففي سبتمبر/أيلول 2015 لم تستجب السعودية للرأي الذي تبناه الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، الذي دعاها إلى الإفراج الفوري عن تسعة من النشطاء السلميين البارزين، ممن اعتُقلوا وحُرموا من حريتهم تعسفاً. وفي الشهر نفسه وقفت السعودية في طريق إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تتولى التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن.

وفي ضوء سجل المملكة العربية السعودية الثابت في مجال ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان، فإن منظمة العفو الدولية تدعو إلى مساءلتها عن عدم التزامها بالمتطلبات الأساسية لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام